في الرحمة غايتها لان غايتها ان يفعل لا للعوض ولا للغرض ع اسطة في ذلك فلا يكون
منعما حقيقيا قوله مستعيض في الصحاح استعاض طلب العوض قوله او يزيح بصيغة
المضارع عطف على يريد وبصيغة اسم الفاعل على مستعيض قوله رقة الجنسية اي يزيل
بالنعمة الرقة الحاصلة باعتبار المشاركة الجنسية بالمنعم عليه كمن رأى فقيرا وحصل له رقة
القلب يتصدق عليه لازالة الم الرقة وهذا هو الموافق لما في التفسير الكبير ولما وقع في كتب
الاخلاق والتصوف في بيان وجه الانفاق على الغير وفي بعض النسخ الفة الجنسية
اي عارها قوله ثم انه كالواسطة كلمة ثم للترقي فانه سلم اولا تحقق الانعام فيمن عداه
الا انه ليس بالفاعل الكامل وههنا يمنع تحقق الانعام حقيقة في غيره وانما قال كالواسطة
لان للايصال فعل منسوب اليه كسبا او خلقا فيكون فاعلا في الجملة الا ان الايصال لما كان
موقوفا على امور هي مخلوقة لله تعالى من غير مدخلية العبد صار كأنه آلة وواسطة
في ذلك الايصال ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة قال لا بد من ذكر الايصال واثبات
انه من خلقه تعالى حتى يتم المقصود قوله لان ذات النعم هذا على رأي القائلين
بالجعل البسيط حيث قالوا ان الماهيات انفسها اثر الفاعل وان الوجود امر انتزاعي
ينتزعه العقل منها باعتبار ترتب الآثار عليها ومعنى الاثر استتباع الاثر للمؤثر
ولولاه لانتفى الماهيات بالمرة قوله ووجودها اي صيرورتها موجودة ومتصفة به
على رأي القائلين بالجعل المركب حيث قالوا ان اثر الفاعل اتصاف الماهيات
بالوجود لا بمعنى جعل الاتصاف اتصافا او الاتصاف موجودا بل الاتصاف من حيث
انه حالة بين الماهيات والوجود قوله والتمكن من الانتفاع الى انما تعرض لذلك
لان النعمة انما يكون نعمة باعتبار التمكن من الانتفاع فان الطعام واللباس ليس نعمة
بالنسبة الى الجماد قوله الى غير ذلك من الشروط والآلات التي يحتاج اليها المنعم في
الايصال والمنعم عليه في الانتفاع قوله من خلقه اما ابتدائية والخلق بمعنى الايجاد او
تبعيضية وهو بمعنى المخلوق قوله او لان الرحمن لما دل على جلائل النعم الخ هذا اذا
اخذ الزيادة باعتبار الكيفية يعني قدم الرحمن سلوكا لطريق التتميم وهو تقييد الكلام
بما يفيد مبالغة وذلك لانه تعالى لما ذكر ما دل على جلائل النعم اراد المبالغة والاستيعاب
والاستيعاب وتمم بما يدل على دقائقها ليدل على انه مولى النعم كلها وانما اختير طريقة

التتميم

المقصود بالقصد الاولى في مقام التعرض لعظمة الله تعالى وكبريائه توصيفه تعالى بكونه بجلائل النعم وعظائمها دون دقائقها ولطائفها واقتضى ذلك ان يبتدأ بوصفه تعالى بالرحمن الذي يدل على كونه منعما بجلائل النعم واصولها الا ان توصيفه تعالى لا يفيد وصفه تعالى بكونه منعما بدقائق النعم ولطائفها لان كل واحد من جلائل النعم لا يدل على كونه منعما الا دقائقها فاحتمل ان يتوهم ان دقائق النعم لدناءتها بالنسبة الى جلائلها لا يطلب من جنابه تعالى ولا ينبغي ان يتوجه لطلبها الى بابه فوجب ان يقدم وصفه تعالى بالرحمن لكونه تقديمه انسب لمقام توصيفه تعالى بكمال العظمة والكبرياء ثم يوصف بكونه رحيما ليكون كالتتمة لما قبلها ويدل على انه تعالى مولى النعم كلها ظواهرها وبواطنها جلائلها ودقائقها حتى لا يتوهم ان دقائق النعم لا يلتفت اليها ولا يسأل منه تعالى استحياء منه تعالى وزعما ان الحاجة اليسيرة لا يسأل الا من منعم يسير القدرة فالله تعالى لما اتبع الرحمن بالرحيم فكأنه قال يا عبدي كما علمتني رحمانا فتطلب مني عظائم مهماتك فاعلم ايضا اني رحيم فاطلب مني دقائقها ايضا وقد ورد ايضا في الاخبار ان الله تعالى قال لموسى عليه السلام يا موسى سل كل حاجتك مني حتى ملح طعامك وشسع نعلك
شيخ زاده

الآي جمع آية ورؤسها اواخرها التي تنتهي بها سميت رأسا مجازا تشبيها لها برأس الجبل والنخلة وزبانتها التي ينتهي اليها الصاعد من اسفلها وكذا يقال رأس لآخرها

طريقة التتميم على الترقي لانه المناسب للمقام لان الملتفت اليه اولا في مقام
الكبرياء جلائل النعم وقيل انه من طريق التكميل فانه لما دل الرحمن على جلائل
النعم ربما يتوهم ان الدقائق لا يجوز نسبتها اليه تعالى لحقارتها فكمل بالرحيم
فان حمل عبارة المص على هذا حمل قوله كالتتمة على المعنى اللغوي لا على مصطلح
اهل المعاني قوله او للمحافظة على رؤس الآي اي ليكون اواخر الآيات
اعني فواصلها متقاربة وهذه النكتة مختصة بتسمية الفاتحة ومبنية
على جزئيتها لها كما هو مختار للمص واعلم ان الكلمة التي هي آخر الآية تسمى فاصلة
لانه يفصل الآية التي هي آخرها عما بعدها ورأس الآية باعتبار انه بوجوده يصير
الآية آية ولولاها لكان الآيتان آية واحدة وان فواصل القرآن تنحصر
والتقارب صح
في المتماثلة مثال الاولى والطور وكتاب مسطور في رق منشور والبيت المعمور
والثانية مثل الرحمن الرحيم ملك يوم الدين والقرآن المجيد بل عجبوا ان صح جاءهم منذر
منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب كذا قاله الامام الرازي وغيره وهذا
مذهب صح رجح الث فمن عد الفاتحة مع البسملة سبع آيات وجعل صراط الذين الخ
آية واحدة فانه من جعل اخر الآية انعمت عليهم يلزمه عدم
ث به الفواصل هذا لكن قال الزمخشري في كشافه القديم انما يحسن المحافظة
على الفواصل لعدا ابقاء المعاني على النهج الذي يقتضي حسن النظم والتيامه فاما
ان يهمل المعاني ويهتم بالتحسين وحده فليس من قبيل البلاغة وبنى على ذلك
ان التقديم في وبالآخرة هم يوقنون ليس لمجرد الفاصلة بل لرعاية الاختصاص
وقال عبد القاهر اصل الحسن في جميع المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ تابعة
للمعاني فمجرد المحافظة على رؤس الآي لا يصير نكتة للتقديم الا بعد ان يثبت
ان المعاني اذا ارسلت على سجيتها كانت تقتضي تقديم الرحمن على الرحيم
ثم اعلم ان المص عطف النكتة الثانية بالواو لامكان اجتماعها مع الاولى والثالثة
الثالثة صح
باو لامتناع اجتماعها وكذا الرابعة لمخالفتها الثلاثة في كونها لفظية قوله و
الاظهر انه غير منصرف وان حظر الخ يعني انه اذا فرض عدم منع الاختصاص
لوجود المؤنث كان كون عدم الانصراف للالحاق بالاغلب في بابه اظهر بالطريق

Copyright © King Saud University